

«إذا» أخرى تكفي

علي الصراف
كاتب عراقي

المشاة، ولا حتى بالصواريخ نفسها. فإذا كان ذلك هو الحال، فما هو شكل الردع الذي يشعر بالحاجة الماسة إليه؟

المشروع النووي الإيراني لم يتوقف، ولن يتوقف، لهذا السبب. إنه الغطاء الوحيد للأصل الدستوري في النزعة العدوانية. وإيران تعرف أنها لا تملك خياراً آخر. الخيار الآخر الوحيد هو أن تتوقف عن أعمال العدوان، لتتسرع عندئذ بالهزيمة، وأنها خسرت مبرر وجودها كمشروع طاغفي. وهو مشروع وجد من الأساس لكي يكون مشروع دمار وتخريب، يتبع لإيران أن تتوسع وأن تقوم بتصدير همجيتها العقائدية وتخلّفها العقلي وانحطاطها الفكري.

ولقد نجح هذا الأخير في أن يقدم نماذج خارقة في مستوى الضحالة السياسية والفساد والردية والقدرة على الدجل، وكل ما شاء المستنقع أن ينتج من عفن ظل يتخذ من الدين ستاراً له. والأدلة كثيرة في العراق وفي غيره. وهناك أدلة أكثر تثبت أن إيران تستخدم ميليشياتها لتهديد الولايات المتحدة من ناحية، وللتبرؤ من الجريمة من ناحية أخرى. وهو ما يمكن النظر إليه على أنه عمل جبان. ولكن الأعمال الجبانة، جزء "طبيعي" آخر، وله فقهه الخاص في السلوك الخسيس، يدعى "التقية".

بايدن يريد العودة إلى الاتفاق النووي، "إذا التزمت إيران بتعهداتها فيه". ولقد ثبت أن ذلك لا يكفي. على الأقل لأنها، حتى وهي تحت ظلال الاتفاق، ظلت تمارس أعمال الإرهاب، وتحرك خلايا الجريمة والعنف والتهديد، ليس فقط في دول الجوار مثل العراق وسوريا، بل وحتى في أوروبا أيضاً.

تحتاج العودة إلى الاتفاق إلى "إذا" أخرى. من قبيل، "إذا كتف إيران عن أعمالها العدوانية"، أو "إذا تخلت عن تطوير وإنتاج الصواريخ الباليستية"، أو "إذا سحبت الغطاء عن ميليشياتها في العراق وسوريا ولبنان واليمن"، أو "إذا توقفت عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة الأخرى"، أو "إذا التزمت بوقف الاعتداءات على الممرات الملاحية في الخليج"، أو "إذا التزمت بتقديم تعويضات عن أعمالها التخريبية ضد منشآت أرامكو"، أو "إذا تخلت عن مبدأ تصدير الثورة"، أو "إذا توقفت عن تخطيط وتنفيذ أعمال الإرهاب والجريمة المنظمة في أوروبا وباقي دول العالم"، أو "إذا عادت لتكون دولة طبيعية لا تمارس تهديدات ولا تعيش في خوف".

كل أنماط الـ"إذا" المختلفة هذه تكشف عن حجم المعضلة التي تواجه إدارة الرئيس بايدن، وذلك بمقدار ما تكشف عن طبيعة النظام الإيراني نفسه. ولكن يكفي أن يختار وزير الخارجية الأميركي الجديد أنطوني بلينكن "إذا" واحدة منها. واحدة فقط، وسيعرف أن هذا النظام وجد لكي يكون على ما هو عليه. ولا تنفع معه أي اتفاقات، ليس لأنه لا يحترمها، بل لأنه لا يستطيع أن يحترمها من الأساس.

هناك مثل يقول "دود الخل، منه وفيه". إن الخساسة والفساد والردية والدجل والعنف والإرهاب، كلها أنماط من ذلك الدود في خل الولي الفقيه.



بعد التجويع.. تقنين الحكم البوليسي في العراق

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

توصف جهود ما قبل عام 2003 بالديكتاتورية والتضييق على حريات التعبير والآراء السياسية، لكن لا أحد من مرجعي وداعمي وموالي النظام السياسي الحالي، الذي صنغته أميركا وإيران، يستطيع إقناع الناس بأن تلك النظم لم تكن حريصة وحامية لأمن البلد وسيادته وحماية مواطنيه.

مثال نظام صدام الذي عارضه حكام اليوم وتامروا عليه وتعاونوا مع جميع شياطين العالم لإسقاطه، رغم أنه كان نموذجاً فريداً في تكميم آفواه المعارضين والبطش بمن يتارم عليه، دون تمييز طاغفي أو عرقي، لكنه بذات الوقت سنّ قوانيناً رادعة مازالت سارية التطبيق، عقوبة الإعدام ضد كل من يتعامل مع مخابرات أجنبية، ويلحق أضراراً بالأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو يتاجر بالمخدرات ويروج لها.

اليات وسائل الرصد الأمني داخل العراق كانت قبل 2003 تعتمد على القدرات والإمكانات البشرية "شرطة الأمن" ومخبريهم في المراقبة والملاحقة أو التنصت السري بحدود ضيقة، فلا جيوش إلكترونية ولا رصد للألاف من المقابلات في الفضائيات أو هاشتاغات التويتر أو الفيسبوك، مثلما هو حاصل على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. هناك من يقول لو أعطى صدام لجمهور الشيعة الحرية المطلقة في التعبير عن طوقسهم المذهبية لاستمر في حكم العراق طوال عمره، ولما حصلت تلك الرغبة بالانعتاق من مشاعر الكبت الطويل لمشاعر البسطاء من الشيعة. لكن هذا الرأي مُبسط ويفتقد للدقة، لقد صدرت طهران ملف الطوقس الشيعية إلى العراق عبر عملائها خلال الحرب العراقية الإيرانية، ورسختها بعد عام 2003 في تسييس بشع واستغلال لمشاعر البسطاء من الناس وليس إيماناً بتلك المشاعر.

لم يكن للأحزاب الشيعة الفضل في إطلاق الحريات العامة بالعراق، بل هي منحة الأميركيان المرة بعد غزوهما للبلاد عام 2003، ترجمت إلى حالة من الانفلات الجماعي، حرية في السياسة ووسائل التعبير في الصحافة والفضائيات، لكن في ظل هذا الانفلات أصبح "الحرامي" والوافد الغريب سيداً مهيباً في الشارع العراقي، تحميه بندقية الجندي الأميركي وبعدها بندقية الميليشياوي.

المستثمر الوحيد لهذا الانفلات كانت الأحزاب الشيعة، فعملت على بناء نفسها وتعزيز هيمنتها الدعوية على الجمهور العراقي. وانزوى الوطنيون والكفاءات من العلماء والمثقفين تحت جدران بيوتهم اتقاء شرور الأشرار، ومن توفرت لهم الفرصة غادروا الوطن وحصلوا على رعاية دول اللجوء في الغرب وبلدان الخليج العربي، التي استثمرت تلك الكفاءات النادرة بالشكل اللائق الذي تستحقه.

منذ عام 2011 بعد خروج القوات الأميركية، وجدت الأحزاب الشيعة أن موسم الحرية التي جاءت بها قد انتهى، ولا بد من تقنين الفضاء الإعلامي وتذجينته، فناقشت داخل البرلمان وخارجه منذ ذلك العام مشروع قانون جرائم المعلومات، لفرض عقوبات تصل إلى الحكم المؤبد ضد أنماط عدة من وسائل التعبير الإلكتروني الناقدة أو الفاضحة للفساد بحجج كثيرة تهدد أمن البلاد أو الاعتداء على حرمان الرموز الشيعية "القدسة". هذا المشروع فشل في التمير ذلك العام ثم أعيد عرضه عدة مرات، أخرها قبل أسبوعين، وتم تأجيل إقراره مؤقتاً داخل البرلمان.

سبب عدم إقرار البرلمان حالياً لهذا المشروع الخطير والكاتم للحريات لم يكن فقط بسبب الضغط الهائل من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية، والتقارير الخطيرة لمنظمة "هيومان رايتس ووتش" بل لوجود خلافات شيعية - شيعية حول "القدسية". هذا المشروع فشل في التمير بعد تسليح الحكم من الشيعة عام 2021، بعد فشلهم في تجربتي عادل عبدالمهدي ومصطفى الكاظمي.

المعركة الداخلية مستعرة بين جميع الأطراف الشيعية، بعضها يسعى إلى تقليل وغلغ بعض منابر التسقط الإعلامية من خلال قانون جرائم المعلوماتية، والبعض الآخر يجد في إصداره حماية لهم من حملات الفضائح الكبرى في القتل والاختطاف والسرقات الكبرى، التي تكشفها نخب الشباب المنتفض والصحافيون والكتاب العراقيون الأحرار.

القانون الجديد بعد إقراره سيغطي الصلاحيات المطلقة للجلادين والقتلة، داخل الحكومة وخارجها، للزج بالآلاف من الشباب والكتاب والصحافيين في السجون، تحت تهمة الإضرار بالأمن العام أو الإساءة للرموز الشيعية السياسية والدينية، فيما تعفي الحكومة وأحزابها نفسها من المساءلة وهي تشنّ الحماة من أجهزة المراقبة البوليسية والتصنت والمتابعة الإلكترونية ضد المواطنين.

بعد سبعة عشر عاماً من حكم الأحزاب الشيعة، حيث توطدت هيمنتها على الناس بقوة سلاح الميليشيات وبدعم نظام طهران، اكتشفت ضرورة تقنين تكميم آفواه الشعب بعد أن جوّعت على غرار تجربتها الناجحة التي ورثتها من المحتل الأميركي في قانون محاربة الإرهاب، ومادته الرابعة التي تحولت إلى سيف قانوني يستخدم ضد كل المعارضين للنظام، خصوصاً أبناء الطائفة العربية السنية. قادة الأحزاب الشيعة وميليشياتها لا تهمهم أصوات المنظمات المحلية والدولية المنددة بانتهاكات

حقوق الإنسان وإرهاب المواطنين وقمعهم وتكسيم آفواهم بالقوانين البوليسية، حتى لو وصل الحال إلى إعلان أمني بان العراق أصبح عنوانه بلد الموت والتجويع والإرهاب والفساد. هم مصرّون على الاعتقاد بأن الحكم لن يخرج من أيديهم لأن هناك صكا ووثيقة وقعاها الولي الفقيه في طهران لا تسمح بتغيير النظام في بغداد إلى حكم المواطنة المدنية، ولدى تلك الأحزاب وميليشياتها الاستعداد لتحويل بغداد والحافظات العربية السنية والشيعة إلى بحر من دماء قبل أن تستسلم لمسيرها المحتوم وتقبل بالرحيل عن السلطة.

قبل أيام أعلنت الأمم المتحدة عن وجود 420 معتقلاً سرياً لا يمكن الوصول إليها، ودعت السلطات العراقية إلى إدراج جريمة الاختفاء القسري في التشريعات الجنائية المحلية، وضمان عدم احتجاز أي شخص في مكان سري. كذلك أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن العراق يعتبر واحداً من المناطق التي يوجد فيها أكبر عدد للمفقودين في العالم.

مهم وضروري لتخليص حكومات الدول المستقرة وتقنينها لضبط حركة الثورة التكنولوجية، ومنع مخاطرها على الأفراد والمجتمعات، انتهت دول أوروبية وعربية مقدمة لذلك، وشرعت قوانين حماية المعلوماتية والاختراقات التي تواجهها خصوصيات الأفراد وأمن الدول، مع الحفاظ على مبادئ التدفق الحر للمعلومات وحق الصحافيين في الوصول إليها من أجل الحقيقة، دون مساس بحقوق الأفراد الشخصية.

العراق، الذي يعيش حالة انهيار في جميع الميادين، بحاجة إلى تعزيز المنابر الحرة وحمايتها لملاحقة فضائح الفساد، الذي طال حتى رواتب المتقاعدين، وليس إلى سن قانون تجريم وسجن أصحاب المعلومة والرأي الحر نحت أغلبية مختلفة، كحماية الأمن الوطني والرموز الدينية الشيعية.

قبل أيام قررت محكمة بريطانية، وليست محكمة عراقية، إدانة وتجريم مسؤولين عراقيين بتهمة فساد في قطاع النفط على رأسهم الوزير السابق حسين الشهرستاني، نقل وقائعها بالوثائق والفضائيات على صحافي عراقي، ووفق القانون الذي سيشرع يذهب هذا الصحافي إلى السجن.

أحزاب فاسدة لا تكتفي بتجويع هذا الشعب وإهانة قاماته وعلمائه ونسائه وأطفاله، وإنما تشنّ قوانين بوليسية لملاحقة وإرهاب وسجن من ينطق بالحقيقة.

العراق الذي يعيش حالة انهيار في جميع الميادين بحاجة إلى تعزيز المنابر الحرة وحمايتها لملاحقة فضائح الفساد الذي طال حتى رواتب المتقاعدين وليس إلى سن قانون تجريم أصحاب المعلومة والرأي الحر

العراق، الذي يعيش حالة انهيار في جميع الميادين، بحاجة إلى تعزيز المنابر الحرة وحمايتها لملاحقة فضائح الفساد، الذي طال حتى رواتب المتقاعدين، وليس إلى سن قانون تجريم وسجن أصحاب المعلومة والرأي الحر نحت أغلبية مختلفة، كحماية الأمن الوطني والرموز الدينية الشيعية.

